آليات تسوية الخلاف التشريعي
-دراسة مقارنة الجزائر فرنسا -

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
مخبر التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية في التجربة الجزائرية
قسم الحقوق

طالبة الدكتوراه : نوال بن الشيخ
الأستاذ المشرف : أ . د بن محمد محمد
تخصص : تحولات الدولة

مقدمة: يعد مبدأ الفصل بين السلطات من أهم المبادئ القانونية الضامنة للحقوق و الحريات ، و لهذا عرف هذا المبدأ انتشارا و تطبيقا واسعين رغم ما لقاه من انتقادات ، حيث يقتضي هذا المبدأ اضطلاع كل سلطة باختصاصاتها بشكل مستقل دون إنكار وجود علاقة تعاون و تكامل ، و مما أثار العديد من الإشكاليات في العلاقة بين هذه السلطات، هي علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية ، هذه الأخيرة التي عرفت العديد من التطورات سواء في الجزائر أو الدول المقارنة ، و لعل أهم تلك التطورات ظهور البيكاميرالية أو نظام الثنائية المجلسية و الذي تصبح بمقتضاه السلطة التشريعية مكونة من مجلسين يختلفان من حيث التركيبة و الاختصاص ، و هذا الاختلاف يفرض حتما وجود خلاف بينهما حول العمل التشريعي الذي يستلزم لصدوره مصادقة المجلسين معا ، مما دفع بالفقه الدستوري و من بعده المؤسس الدستوري أن يجد حلا لهذا الاختلاف أو ماهو مصطلح عليه بالخلاف التشريعي و قد تنوعت و تعددت آليات تسوية الخلاف التشريعي في الأنظمة المقارنة حسب خصوصية كل دولة و طبيعة النظام السياسي فيها ، و نتطرق في دراستنا لآليات تسوية الخلاف التشريعي من زاوية مدى تدخل السلطة التنفيذية في عملية الحل للإجابة على الإشكالية .

الإشكالية : ماهي آليات تسوية الخلاف التشريعي التي تضمن حلا تشريعيا خالصا ؟

الباب الأول : حل الخلاف عبر لجنة تمثيلية في الجزائر و فرنسا – تدخل واسع للسلطة التنفيذية

و في هذا الباب نناقش آلية اللجنة المختلطة او اللجنة المتساوية الأعضاء كيف يتم إعمالها و كيف يسير عملها على ضوء دراسة النصيين الدستوريين المادة 120 من دستور الجزائر و 45 من الدستور الفرنسي في فقرتها الرابعة ، و كذا النصوص القانونية المتعلقة باللجنة و قد خصصنا لها باب مستقل كونها الآلية الأساسية في الجزائر و أيضا الآلية الأكثر استعمالا في فرنسا

الباب الثاني : حل الخلاف بمشاركة التشكيلة الكاملة للغرفتين – محاولة استقلالية للسلطة التشريعية - :

و في هذا الباب ندرس آليتي الذهاب و الإياب و الكلمة الأخيرة للمجلس المنتخب ، فبالنسبة للذهاب و الإياب سندرس تطبيقه في فرنسا و أسباب عدم اعتماده في الجزائر ، أما الكلمة الأخيرة فهي آلية معتمدة بموجب الدستور الجديد في الجزائر و ندرس في كل آلية حجم تدخل السلطة التنفيذية أثناء سيرها

المنهج المتبع : طبيعة الدراسة المقارنة تفرض علينا اعتماد المنهج المقارن كمنهج أساسي للدراسة إلى جانب المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية .

أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا لآليات حل الخلاف التشريعي إلى جملة من الأهداف نلخصها كالتالي:

- ✓ دراسة و تمحيص الآليات المعتمدة لحل الخلاف التشريعي في فرنسا
- ✓ دراسة تأثير تدخل السلطة التنفيذية على عمل آليات تسوية الخلاف التشريعي في الجزائر و فرنسا
- ✓ اقتراح تعديلات على الآليات المعتمدة الجزائر لتحسين فعاليتها

النتائج الجزئية :

من خلال اطلاعنا على الفكرة العامة للموضوع و الدراسة الجزئية المفصلة للباب الأول توصلنا للنتائج التالية :

- تمتلك السلطة التنفيذية الحق في إعمال آلية اللجنة المتساوية الأعضاء بشكل مطلق في الجزائر و بمساهمة بسيطة من رئيسي الغرفتين بفرنسا
- تدخل واسع للسلطة التنفيذية في عمل اللجنة و نتائجها مما يؤثر في استقلالية اللجنة و كذا توجه العملية التشريعية

الملخص :

إن دراسة آليات تسوية لخلاف التشريعي في ضوء مبدأ الفصل بين السلطات تستدعي الوقوف على مدى تدخل السلطة التنفيذية في عملية التسوية إذ أن الخلاف تشريعي بحت ، حيث نجد أن السلطة التنفيذية و عبر ممثلها الوزير الأول تسيطر بشكل تام على عملية التسوية أثناء اعتماد آلية اللجنة المتساوية الأعضاء - رغم أنها لجنة برلمانية تضم ممثلين عن كلتا الغرفتين - سواء في تحريك عملها او من خلال رفض أي تعديل على النص محل الخلاف دون الحصول على موافقة الحكومة ، و مقابل هذه السيطرة نجد أن السلطة التشريعية تتمتع ببعض الاستقلالية في تسوية الخلاف بين هيئاتها باعتماد آلية الذهاب و الإياب أي تنقل النص بين الغرفتين إلى غاية الوصول إلى نص موحد غير أن هذه الآلية تطرح إشكال طول الإجراءات و النقاشات السياسية التي تعود بالسلب على فعالية النص ، و عليه تم تعديل الآلية بتحديد عدد قراءات النص داخل كل غرفة ، و في حالة عدم التوصل لاتفاق تبقى هذه الآلية بحاجة إلى آلية أخرى تدعمها إذ لا يمكن الاكتفاء بسحب النص من المناقشة ، و هو ما تم الأخذ به في فرنسا بإضافة آلية الكلمة الأخيرة و التي تعطي للمجلس المنتخب سلطة الفصل في النص و رغم أن هذه الآلية تترك النص للسلطة التشريعية لتفصل فيه غير أن كلا من الدستورين الفرنسي و الجزائري ربط إعطاء الكلمة الأخيرة للغرفة الأولى برغبة السلطة التنفيذية .

الكلمات المفتاحية : الغرفة الأولى ، الغرفة الثانية ، اللجنة المتساوية الأعضاء ، الذهاب و الإياب ، الكلمة الأخيرة ، الخلاف التشريعي

abstract

The study of the mechanisms for the settlement of the disagreement Legislative Assembly in the light of the principle of the separation of powers Require stand over the intervention of the executive authority in the settlement process as disagreement purely legislative, where we find that the executive authority and through its representative Prime minister controlled fully on the settlement process during the adoption of the mechanism of the equal rights of The equal members of the committee- although it is a parliamentary committee comprising representatives of both rooms - either on moving its work or through refusing any amendment in the text on the subject of dispute without the consent of the Government, And in return, we find that the legislative authority enjoys some independence in the settlement of the disagreement between its adoption of a mechanism to go and leg of any move the text between the two chambers until access to a consolidated text of this mechanism, however, this mechanism pose a problematic along with the measures and political discussions which negatively impacted on the effectiveness of the text, and it was the amendment of the mechanism to determine the number of the readings of the text within each room, and in case of not reaching an agreement to keep the mechanism needs to other mechanism supported by it could not simply to withdraw from the text of the debate, and is what was introduced in France by the addition of a mechanism for the last word and that give the elected council authority of the chapter in the text and despite this mechanism to leave the text of the legislative authority adjudication by both of the constitutions of the French and Algerian linking to give the last word of the First Chamber of the desire of the executive authority

Keywords: The lower chamber , The supreme chamber , Equal Committee Member States , Go and Leg , The Last Word , Legislative Disagreement .